



الدليل التعريفي السجل الوطني للأصول الحكومية (أصول)



المقدمة

تتولى وزارة المالية الإشراف على مشروع السجل الوطني للأصول الحكومية، ويعد السجل الوطني للأصول الحكومية إحدى مبادرات خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020 - 2024)، ويهدف المشروع إلى إعداد استراتيجية لاستثمار الأصول الحكومية بهدف رمد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية.

وتشرف الوزارة على إعداد السجل وضمان إنشائه من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالأصول الحكومية المؤهلة ومراجعتها وتجميعها وحفظها وتحديثها في الوقت المناسب، وتحديث السياسات والإجراءات والإرشادات المتعلقة بإنشاء السجل الوطني للأصول الحكومية.

ويستعرض الدليل التعريفي التعريف بالسجل الوطني للأصول الحكومية وأهدافه والفئات المستهدفة منه والنتائج المرجوه من تطبيقه، بالإضافة إلى الأصول المشمولة، ومراحل تطبيقه.










السجل الوطني للأصول الحكومية

هو نظام مركزي متكامل يعمل على حصر وتسجيل وتقييم الأصول الحكومية وإعداد استراتيجية لضمان مركزية إدارتها، ورفع كفاءتها وتعظيم المنافع والعوائد الحكومية من خلال توجيه استخدامها واستثمارها بالشكل الأمثل؛ بما يسهم في رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية.

الأهداف

يسعى السجل الوطني للأصول الحكومية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- إنشاء سجل مركزي شامل لجميع الأصول التي تمتلكها الدولة و تشرف عليها 
- تسجيل وإظهار القيمة الحقيقية لقاعدة الأصول الحكومية 
- تشجيع الاستفادة من الأصول غير المستغلة، واستبعاد الأصول التي تخطت عمرها الإنتاجي 
- تحديد الأصول الحكومية لمشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص 
- رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية 
- مركزية إدارة الأصول الحكومية ورفع كفاءتها 
- تحقيق الإدارة الفعالة للأصول الحكومية في تقديم الخدمات العامة 

النتائج المتوقعة تحقيقها من تطبيق المبادرة:

- 1 ■ بناء قاعدة بيانات تشمل على كافة تفاصيل الأصول الحكومية وفق القطاع والموقع والأصل والملكية.
- 2 ■ التخطيط الأمثل للأصول الحكومية واستخدامها وإدارتها وتخصيصها أو إعادة ملكيتها للحكومة.
- 3 ■ تعزيز عمليات صنع القرار الحكومي، مما يسهم في تعزيز الفاعلية و الكفاءة للقطاع العام.
- 4 ■ الإدارة الفعالة للأصول الحكومية في تقديم الخدمات العامة.
- 5 ■ تقديم التقارير الدورية بشأن الأصول الحكومية.
- 6 ■ وجود آلية للتخلص من الأصول التي تخطت عمرها الإنتاجي.

الفئات المستهدفة:

تشمل هذه المبادرة كافة الوزارات والوحدات الحكومية والهيئات:

الحزمة الأولى:

وزارة الصحة، بلدية
مسقط، وزارة المالية

الحزمة الثانية:

وزارة النقل والاتصالات
وتقنية المعلومات - هيئة
البيئة - بلدية ظفار -
وزارة التربية والتعليم -
جامعة السلطان قابوس.

الحزمة الثالثة:

تعميم المشروع لكافة
الجهات والمؤسسات
الحكومية.

الأصول المشمولة ضمن السجل الوطني للأصول الحكومية:

يندرج تحت السجل جميع الأصول الثابتة و طويلة الأمد والتي تملكها حكومة سلطنة عمان، وتشرف عليها للإنتاج الحالي أو المستقبلي وتوفير الإدارة العامة والإستثمار ولغايات حفظ التراث، مثل:

1- الأصول الملموسة:

حقوق استخدام الأراضي و ملكيتها

الآلات و المعدات

أصول النقل

الأصول التراثية

المباني و التشييدات

أثاث و معدات مكتبية

تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي ومعدات الاتصالات

انشاءات قيد التنفيذ

2- الأصول غير الملموسة:

براءات الاختراع و حقوق الملكية الفكرية

3- الاستثمارات العقارية:

حقوق استخدام و ملكية الأراضي

البرمجيات

العلامات التجارية

الأصول التراثية

المباني و التشييدات

4- الأصول المالية.

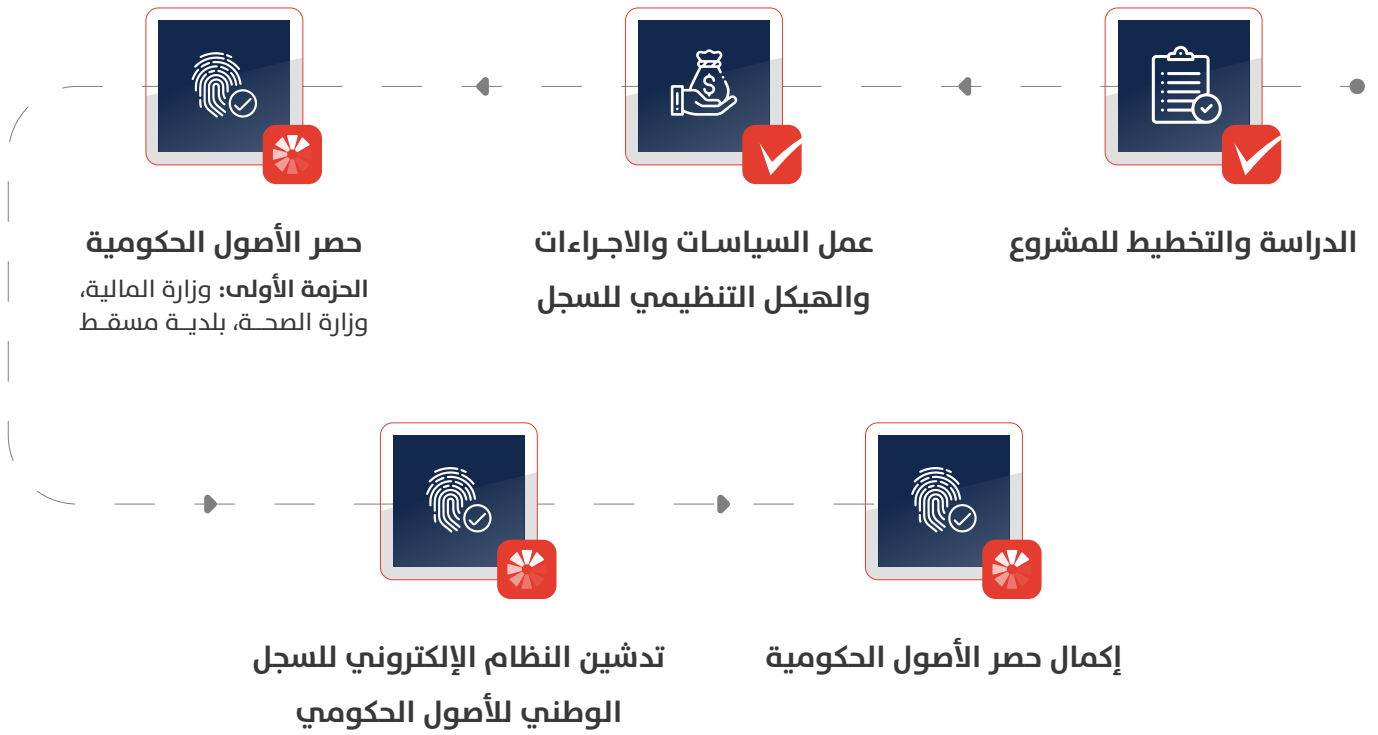
5- احتياطات النفط و الغاز.

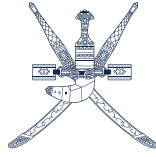
6- مشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

7- الأصول التي آلت إلى حكومة سلطنة عمان بموجب اتفاقيات تقاسم إنتاج الطاقة.

8- الأصول المملوكة للحكومة وتدار من قبل شركات جهاز الاستثمار العماني.

مراحل تنفيذ مشروع السجل الوطني للأصول الحكومية





وزارة المالية
Ministry of Finance